Route Educational and Social Science Journal ISSN: 2148-5518
Volume 5(3), February 2018

فاعلية الخدمات المقدمة للاجئات السوريات في وقف العُنف الموجه ضدهم من وجهة نظرهن ووجهة نظر المهنيين في جمهورية ألمانيا الاتحادية "مدينة فرايبورغ أنموذجاً"

الباحثة: منال القيسي* والأستاذة: غدير عزم**

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة الى التعرف على البرامج والخدمات المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ الألمانية من وجهة نظر اللاجئات أنفسهن والمهنيين العاملين في المجال، وكيف يُقيم المبحوثون فاعلية هذه الخدمات، ومدى ملائمتها في الحد من العنف الذي تعرضت له اللاجئات السوريات في المانيا، كما هدفت الدراسة الى التعرف على اقتراحات المبحوثين وتوصياتهم بشأن تحسين جودة هذه الخدمات لتلائم الاحتياجات القائمة للاجئات السوريات. استخدمت الدراسة المنهج الكيفي من خلال مقابلة المبحوثين وجها لوجه. أجريت الدراسة على عينة بلغت عشر لاجئات سوريات تعرضن للعنف على أيدي أحد أفراد أسرهن مثل الزوج، الأخ، زوج الأخت، اضافة الى خمسة أشخاص مهنيين يعملون في مهنة الخدمة الاجتماعية والمجالات الانسانية المختلفة منها حقوق الانسان.

---

*– **الباحثة منال محمود القيسي**: عضو هيئة تدريس وباحثة في جامعة القدس المفتوحة بفلسطين، ومديرة قسم لخدمات وبرامج كبار السن / دائرة الرفاه الاجتماعي، ومدربة معتمدة لدى المجلس الثقافي البريطاني لبرامج تمكين المرأة، شاركت بالعديد من المؤتمرات العربية الدولية، ولها العديد من الأبحاث المنشورة، وناشطة في مجال العمل التطوعي: عضو هيئة إدارية في جمعية Act للوساطة والتحكيم، وعضو هيئة إدارية في مركز الدراسات النسوية، ومؤسسة منتدى أيادي للعمل التطوعي.

– **الأستاذة غدير محمد عزم: أخصائية اجتماعية ومترجمة للاجئين في مدينة فرايبورغ الألمانية، ومديرة حضانة وروضة للأطفال، وناشطة في مجال العمل التطوعي: من مؤسسي الجمعية العربية الألمانية، والمشاركة بتنظيم فعاليات مع اللاجئين، شاركت في دورات عديدة حول اللاجئين، وحول القانون الألماني والعمل الاجتماعي.

أشارت أبرز نتائج الدراسة الى توافر العديد من الخدمات التي تُقدم للمرأة المعنفة في مدينة فرايبورغ الألمانية، وهي نفسها الخدمات التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة(اضافة الى مرافقة دائمة لمترجم/ة فورية للاجئة السورية تؤمنه بلدية فرايبورغ). من أبرز هذه الخدمات ما يلي: مركز العائلة والذي يُقدم خدمات حماية و مأوى منفصل ومنعزل للمرأة المعنفة وأطفالها من أجل حمايتهم من المعتدي، خدمات دعم وتمكين للاجئة المعنفة من خلال أخصائي/ة نفسي/ة، كما يُوفر مركز العائلة والعديد من المنظمات الحقوقية دورات توعوية حقوقية لتُعرف اللاجئة على حقوقها في المجالات المختلفة ومنها العنف الموجه للمرأة، كما يؤمن المركز دورات مجانية للأم والطفل مثل: رسم، طبخ...الخ، اضافة الى أنشطة ترفيهية للأطفال تتناسب مع عمر الطفل. من الجدير بالذكر أيضا أن هناك قرار ابعاد للشخص المعنف عن الضحية، وعن البيوت المحمية تحددها المحكمة بالتعاون مع مركز العائلة وفقا لاعتبارات معينة، وفي حالات مُعينة يتم سجن المعتدي.

تشير النتائج أيضا الى توفر العديد من الخدمات الداعمة والمساندة لعمل الحكومة الألمانية وبلدية فرايبورغ(بحيث تتوافر هذه المنظمات أينما يتواجد اللاجئون وفقا لما أكدت عليه السيدة "م" حيث تشارك هذه المنظمات في تقديم خدماتها للاجئين بشكل فاعل مثل منظمة الصليب الأحمر ومؤسسة الكاريتاس.

من جانب اخر تُؤكد جميع المبحوثات أن خدمات الحماية والرعاية الألمانية خدمات ذا جودة عالية في ظل دولة يرونها متحضرة ديمقراطية تُعامل بها النساء باحترام كبير وبشكل مساوي للرجال، هذه الخدمات ساهمت بشكل كبير في وقف العنف الموجه ضدها الأمر الذي لم تستطع أن تقوم بعمله حكومتها الأم أو مجتمعها المحلي. ومع ذلك وُجهت بعض الملاحظات على هذه الخدمات ومنها: محدودية أعداد البيوت المحمية التي تحمي المرأة المعنفة في ظل تزايد أعداد النساء المعنفات بشكل عام واللاجئات بشكل خاص، مما يتطلب انتظار المرأة المعنفة في بعض الأحيان لدورها في تلقي الحماية والرعاية المطلوبة، مما أدى في بعض الحالات الى تراجع اللاجئات عن تقديم الشكوى. وهذا ما أكده أيضا بعض أفراد العينة من المهنيين.

وأخيرا فان الدراسة توصي بأهمية ايجاد وسائل اعلامية ودعائية من أجل حث اللاجئات المعنفات على التبليغ عن العنف بشكل أكبر، (حيث العُنف المعلن عنه أقل بكثير مما هو موجود بالحقيقة). كما وتوصي الدراسة بأهمية التوسع في مجال خدمات الحماية بشكل خاص ليلائم التزايد والتزاحم من قبل النساء المعنفات على طلب الحماية والرعاية لهن ولأطفالهن، ومنها البيوت الامنة.

Abstract

This study aims to identify the programs and the services provided to female Syrian refugees who experienced gender-based violence in Freiburg city, from the point of view of the refugees themselves and the professionals working in this field. Additionally, it aims to find out how they evaluate these services, and to what extent they are suitable to decrease the gender-based violence among female Syrian refugees in Germany. Moreover, The study aims at identifying the suggestions of the respondents and their recommendations regarding improving the quality of these services to suit the needs of Syrian refugee women.

The study used the qualitative method by interviewing the respondents face-to-face. It was conducted on a sample of ten female Syrian refugees who were subjected to violence by a member of their family such as their husband, brother, sister's husband, it was also conducted on a sample of five professionals working in the social work, human services such as human rights fields.

The most prominent results of the study indicated that there are several services, which are offered to abused female Syrian refugees (but of course accompanied by a translator for the Syrian refugees provided by the municipality of Freiburg), and which are the same as the services offered to the abused German women, for instance: the family center provides protection services and a separate and isolated shelter for battered women and their children in order to protect them, to separate the violent person from the victim and in certain

cases to imprison him, in addition to support and empowerment services for women and children, such as; raising awareness courses, painting courses, cooking, recreational services for children and other different activities for each child according to his age.

It is also noteworthy that there are many associations and organizations that support and participate in the provision of services to refugees such as the Red Cross and the Caritas Foundation.

Besides, regarding the evaluation of the services, all respondents assert that German welfare and care services are of high quality in a civilized and democratic state such as Germany, where women are treated with great respect. Fortunately, these services have contributed significantly to the cessation of violence against them, which their mother-government or local community had not made it previously.

However, a number of observations have been made regarding these services, including the increasing numbers of abused women in general and refugee women in particular, who seek protection, which is reflected in the waiting of abused women to receive the required protection and care, which in some cases has led refugee women to retreat to submit the complaint, similarly, this is emphasized by the sample of professionals.

In conclusion, the study recommends enhancing media and advocacy tools to encourage more women to report violence, since in fact, the reported violence is less than the actual huge number of abused women. The study also recommends expanding services to accommodate the growing and overcrowding number of battered women in order to protect both themselves and their children. Such as, increasing the number of safe shelters near their refugees.

خلفية الدراسة ومشكلتها

مقدمة

لا شك بأن جمهورية ألمانيا الاتحادية كان لها الدور الأبرز والأكبر بين كل دول اوروبا في استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في اظل الأزمة السورية، والذين بلغ تعدادهم حتى اللحظة مئة وخمسة الاف لاجئ حسب الدائرة الاتحادية للهجرة واللاجئين الالمانية. فقد فتحت المانيا ابوابها للاجئين النازحين من الحرب السورية الى ان تجاوزت اعدادهم الحد المعقول، ليزداد بذلك الضغط على أنجيلا ميركل المستشارة الالمانية في هذا الخصوص في الحد من هذه التدفق، التي بدورها تحاول قدر الامكان احتواء هذه المشكلة بتقديم الدعم المادي لدول الجوار لاستقبال اللاجئين وفي نفس الوقت البحث مع تركيا سبل الحد من موجة اللاجئين المتدفقة الى أوروبا[1]. وواجهت الحكومة الألمانية أعدادا متزايدة من اللاجئات السوريات المعنفات اللواتي عايشن تجربة العنف في سوريا، ولاحقتهن التجربة الأليمة في فترة اللجوء وبعده مع اختلاف المعنفين وظروف العنف. وكان لا بد للحكومة الألمانية مواجهة الاحتياجات المتزايدة لهن يوما بعد يوم في ظل نظام من برامج الحماية والرعاية بُنيت أساسا للنساء المعنفات الألمانيات ووفقا لاحتياجاتهن، وبما يلائم المجتمع الألماني وثقافته .من هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تسعى الى التعرف على واقع وطبيعة هذه الخدمات المقدمة للاجئات السوريات من وجهة نظرهن ووجهة نظر المهنيين العاملين في المجال، وكيف يُقيم المبحوثين خدمات الحماية والرعاية وسبل تطويرها لتكون أكثر ملائمة لاحتياجات اللاجئة السورية المعنفة.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية الى التعرف على:

- واقع برامج وخدمات الحماية والرعاية المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ من وجهة نظرهم و المهنيين العاملين في المجال.

[1] حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا, شوقي طروة, ٢٠١٦, أورينت نت

- تقييم اللاجئات السوريات والمهنيين العاملين في المجال لجودة هذه الخدمات، وملائمتها للحد من تجربة اللاجئات مع العنف الموجه لهن وفقا لوجهة نظرهم.
- التعرف على اقتراحات وتوصيات المبحوثين بشأن خدمات و برامج الحماية والرعاية المقدمة للاجئات السوريات من أجل الحد من العنف الموجه لهن.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

الأهمية النظرية:

تكمن الأهمية النظرية لهذه الدراسة في التعرف على واقع وطبيعة خدمات الحماية للاجئات السوريات المعنفات في مدينة فرايبورغ الألمانية، لتشكل مرجعا للمهتمين والباحثين في ظل النقص في هذا النوع من الدراسات عن اللاجئات السوريات المعنفات.

الأهمية التطبيقية:

تأمل الباحثان في ايصال اقتراحاتهن وتوصياتهن للمسؤولين وذوي القرار في بلدية فرايبورغ حول نتائج الدراسة، بحيث يتم الاستفادة منها من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين والنفسيون الميدانيين والمؤسسات الاجتماعية والقانونية لتطوير برامج للتدخل النفسي والاجتماعي للحد من العُنف القائم على النوع الاجتماعي للاجئات السوريات من وجهة نظرهن، بهدف التخفيف من المعاناة النفسية والاجتماعية لهن.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الاجابة على الأسئلة التالية:

1. ما هي الخدمات والبرامج المقدمة للاجئات السوريات اللواتي تعرضن لعنف قائم على النوع الاجتماعي في مدينة فرايبورغ ؟
2. كيف تُقييم اللاجئات السوريات والمهنيين العاملين في المجال لجودة هذه الخدمات، وملائمتها للحد من تجربتهن مع العنف وفقا لوجهة نظرهم ؟

3. ما هي اقتراحات المبحوثين وتوصياتهم بشأن تطوير وتحسين جودة هذه البرامج لملائمتها لاحتياجات اللاجئة السورية المعنفة؟

الإطار النظري والدراسات السابقة

في هذا الجزء من الدراسة تستعرض الباحثتان أبرز الأدبيات ذات العلاقة بأهداف الدراسة والتي تسنت لنا مراجعتها، والتي تتضمن الأدبيات النظرية إضافة إلى الدراسات السابقة.

الإطار النظري

منذ بداية الأزمة السورية في اذار 2011 تراجعت حقوق الانسان بشكل ملحوظ، هذه الأزمة التي تصاعدت معها المخاطر يوما بعد يوم على جميع فئات المجتمع المختلفة، وعلى الرغم من أن الفئات المختلفة عانت ولا تزال من اثار العنف المدمر في سوريا، الا أنه تبقى النساء والأطفال هم الفئات الأكثر تضررا في النزاعات.

مفهوم العُنف المبني على النوع الاجتماعي في زمن النزاعات والحروب

هناك اعتراف واضح لا مجال فيه للشك أو الانكار أن العُنف القائم على النوع الاجتماعي يتضاعف في فترة النزاعات والحروب، منها العُنف المنزلي والأسري بكافة أشكاله(الجسدي، النفسي، الجنسي...الخ) وتزويج الأطفال ....الخ غالبيتها جاءت من أقارب من الدرجة الأولى على رأسها الشريك. يؤكّد خطاب المساعدات الإنسانية دوماً أن النساء والأطفال هم أكثر الفئات عرضة للعنف. وفي هذا المجال تشير الدراسات الى أن 80% من أشكال العنف التي تعرضت لها اللاجئات السوريات تمت على يد الشريك الحميم[2]. وعلى الرغم من أن العنف هو واحد، سواء لحق بأي نوع اجتماعي، من رجال أو نساء أو غير ذلك، غير أن حدّة العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة يبرز بروزاً واضحاً ومضخّماً خلال أزمنة الحروب ومنها (تحرش وإتجار واغتصاب)، اضافة الى التزويج المبكر(مع أنَّ تزويج البنات المبكر كان من العادات الشائعة في سوريا قبل بدء النِّزاع، الا أن التقارير تشير إلى ارتفاع ذلك كاستراتيجية من استراتيجيات مواكبة

[2] صندوق الأمم المتحدة للسكان- مركز الاستجابة الاقليمية للأزمة السورية، 2016

الظروف إما لحماية الشابات أو لتخفيف الضغوط على الموارد المالية الأسرية .[3] فالمرأة بشكل عام تختبر العنف من خلال جسدها.

وفي تقييم سريع أجرته لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012، قدّم المركز تقييماً لتعرض النساء والبنات المتزايد إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي قبل عبور الحدود وبعد ذلك في المجتمعات المضيفة. في أغلب الأحيان، تتعرض كثير من النساء في مراكز الاستقبال أو الاحتجاز في بلد اللجوء للتمييز، ويحرمن من الحصول على كثير من الخدمات مثل المأوى، والملبس، والخدمات الصحية والتعليم، وقد لا يحصلن على خدمات وإجراءات صحيحة. وتعاني كثير من النساء من الاعتداء أو العنف الجنسي كمقابل للجوئهن أو لخدمات أخرى. وبالنسبة لفرص اللجوء، فإن النساء لا يمنحن فرصاً مساوية للتي تمنح للرجال في تقديم طلبات لجوئهن أثناء إجراءات تحديد وضع اللاجئ. وفي حالات كثيرة لا تعطى النساء فرصة لتقديم طلباتهن بمعزل عن أفراد الأسرة من الذكور والقيام بإجراءات اللجوء. كما أنه وفي أغلب الأحيان لا ينظر إلى طلبات لجوئهن بطريقة تراعي نوع الجنس والأسباب الخاصة التي دفعت بهن إلى اللجوء. وحتى لو سمح لهن بالحديث، فغالباً ما يقوم الذكور بإجراءات تحديد وضع اللاجئ، مما يخلق وضعاً يصعب معه على بعض النساء الحديث بصراحة مع من يجري معهن الحديث من الذكور، أو عن طريق مترجم من الذكور، خاصة إذا كانت بعض جوانب طلباتهن للجوء تشمل العنف الجنسي أو مسائل تمس الشرف. على صعيد اخر كانت دولة ألمانيا أحد ابرز الدول الأوروبية التي استقبلت لاجئين سوريين منذ بداية الأزمة السورية فعلى سبيل المثال تعتبر ألمانيا وجهة اللاجئين الرئيسية في عام 2015، فمن بين 270 ألف لاجئ سوري قدموا لجوء إلى أوروبا هناك 98 ألفا و783 لجأوا في ألمانيا أي بنسبة 36% وهي الأعلى بين دول الاتحاد الأوروبي. نشر موقع "دويتشه فيليه" الألماني وبيانات المكتب الاتحادي

[3] لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012

للنصف الأول من العام 2015 فإن السوريين شكلوا النسبة الأكبر من عدد طالبي اللجوء في ألمانيا بنسبة 20.3 بالمئة، بواقع حوالي 32 ألف لاجئ، من أصل 160 ألفاً من جميع الجنسيات، وبذلك احتلوا المركز الأول بين اللاجئين من الجنسيات الأخرى في ألمانيا. ويشير موقع الجزيرة حول تفضيل اللاجئين السورين لدولة ألمانيا دون سواها فيعزى ذلك بالدرجة الأولى إلى السياسة الألمانية المرحبة باستقبال المهاجرين، كالتسهيلات المقدمة للاجئين السوريين في الرعاية والحقوق والحماية الإنسانية، بالإضافة إلى تعليقها العمل باتفاقية دبلن وقبولها طلبات لجوء للاجئين لهم بصمات في دول أوروبية أخرى. وقد جاء تعاطيها مع أزمة اللاجئين السوريين وفق معطيات موضوعية مرتبطة بمفهوم المصلحة القومية، حيث أظهرت سياستها ارتباطها بأسباب تتعلق بالبنية المجتمعية الألمانية التي تعاني عجزا مستمرا في السكان والعمالة، وهذا ما وجدته بنوعية المهاجر السوري، خاصة بعد إخضاع اللاجئين لجملة إجراءات تتعلق بالنوع ومدى التأقلم مع الثقافة والهوية الألمانيتين. ومن ناحية المهاجرين السوريين فقد رأوا أن ألمانيا بلد يحقق لهم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي الذي افتقدوه في بلدهم. وفقا لما جاء في تقرير الجزيرة[4]. وكاستجابة للحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي للاجئات السوريات(في بلد يتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي بجدية كبيرة) الى التركيز على العديد من برامج الوقاية والحماية وباستخدام المنهج الشمولي متعدد القطاعات وفقا لرؤيتهم المهنية وخبراتهم في التعامل مع هذا النوع من العُنف. ويغطي ذلك المنهج نطاقاً من الخدمات، مثل: الخدمات القانونية وتوفير المعلومات ورفع الوعي والخدمات الصحية والنفسية وغيرها. لكنَّ تلك الخدمات غير مركزية ومبعثرة في شتى المناطق وتختلف الجهات التي تقدمها من مكان لآخر، ولذلك، يمثل الاضطرار إلى الذهاب إلى أمكان مختلفة للحصول على الخدمات عائقاً (إما لأسباب مادية أو ثقافية) أمام قدرة الناس على الحصول على الخدمات التي يرغبون بها. من هنا جاءت مشكلة الدراسة والتي تسعى الى التعرف على واقع وطبيعة هذه الخدمات المقدمة للاجئات السوريات، وهل ترى اللاجئات السوريات أن هذه الخدمات ملائمة لثقافتهن واحتياجهن، وهل هذه الخدمات هي فعلا درع حقيقي وواقي لحمايتهن ووقايتهن من العنف القائم على النوع الاجتماعي.

[4] تقرير قناة الجزيرة، 2015

لا شك بآن جمهورية ألمانيا الاتحادية كان لها الدور البارز والأكبر بين كل دول اوروبا في استقبال الأعداد الكبيرة من اللاجئين السوريين في الاشهر الاخيرة، والذي بلغ تعدادهم حتى اللحظة مئة وخمسة الاف لاجئ حسب الدائرة الاتحادية للهجرة واللاجئين الالمانية، فقد فتحت المانيا ابوابها للاجئين النازحين من الحرب السورية الى ان تجاوزت اعدادهم الحد المعقول، ليزداد بذلك الضغط على أنجيلا ميركل المستشارة الالمانية في هذا الخصوص في الحد من هذه التدفق ،التي بدورها تحاول قدر الامكان احتواء هذه المشكلة بتقديم الدعم المادي لدول الجوار لاستقبال اللاجئين وفي نفس الوقت البحث مع تركيا سبل الحد من موجة اللاجئين المتدفقة الى أوروبا. ولكن ليس فتح المانيا ابوابها للنازحين السوريين هو السبب الرئيسي في وجود تلك الأعداد الهائلة من مقدمي طلبات اللجوء في المانيا، بل ان اللاجئ نفسة يمر بعدة دول اوروبية قاصدا المانيا لا غيرها من الدول لما يرى فيها من بلد ذات سمعة اقتصادية على مستوى اوروبا والعالم ولما سمع عنها من الرخاء الاقتصادي واسواق العمل الواسعة فيعتقد بذلك انه سيبدأ حياة جديدة لا يسودها فقط الأمن والأمان بل الرخاء الاقتصادي ايضا ، ومن هذا المنطلق كان لا بد من الحديث حول حاضر ومستقبل اللاجئ السوري في المانيا. وللحديث عن حاضر اي لاجئ سوري في المانيا يجب الحديث اولا عن وضعة الاقتصادي هناك والذي يشكل العمود الفقري لجميع جوانب حياته[5].

عند تقديم طلب اللجوء يجب على مقدم الطلب المكوث في الاشهر الاولى في ما يسمى "ارست اوفنامي اينريشونق (Erstaufnahmeeinrichtung)" وهي عبارة عن مخيمات مزودة بالحماية ومعدة بجميع الحاجات الأساسية، يمكث فيها مقدم الطلب لثلاثة اشهر تقريبا حتى يتم فرزة على ولاية ومدينة اخرى ،وفي هذه الفترة (بحسب ما ينص علية القانون الرابع للخدمات الحديثة في سوق العمل"Hertz VI" في القانون المدني الألماني"BGB") يتقاضى طالب اللجوء البالغ حوالي ١٤٣ يورو شهريا كمصروف شخصي وبعد الفرز على منطقة اخرى يتقاضى مبلغ من ٢٨٧ الى ٣٥٩ يورو شهريا، بالإضافة لدفع اجار مسكنة ومنحة بطاقة مواصلات شهرية او سنوية عدا عن اعطائه دورات لغة مجانا ،وعند منحة تصريح العمل وايجاد عمل مناسب تقطع عنة هذه الخدمات فيصبح يمول نفسة بنفسة. من هذا يتبين لنا ان اللاجئ السوري في المانيا يعيش

[5] شوقي طروة، 2016/2/14 ، حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، اورينت نت

حياة جيدة ان لم تكن جيدة جدا وقد تكون ممتازة اذا ما قورنت بحياته الاولى في بلدة الاصلي، لأنه يجد مصروفة الشخصي ومستلزماته الاساسية متوفرة سواء كان لدية عمل ام لا. الا ان هذا بدوره اثار موجة صخب وغضب في بعض الاوساط الالمانية والاوربية وبالتحديد الحزب الوطني الديمقراطي الألماني وحزب "باجيدا (Pegida)" اليميني اللذان يقفان ضد وجود اللاجئين في المانيا بشكل خاص وضد المسلمين بشكل عام لما ترى هؤلاء الاحزاب بآن اللاجئ يتقاضى المال مما يدفعه العامل والموظف الالماني من الضريبة، وتقف ضد المسلمين بشكل عام لوقف المد الاسلامي في المانيا ومنع اسلمة الأوروبيين ،ولهذا قامت عدة مجموعات متطرفة ممن تقف ضد وجود الاجانب في المانيا واوروبا بشكل عام بالحرق والاعتداء اكثر من مرة على مقرات وجود اللاجئين ،ناهيك عن فقدان الكثير من اطفال العائلات النازحة من سوريا والعراق في المانيا بسبب عمليات الخطف ،عدا على بعض اشكال العنصرية التي تمارس ضد الاجانب في الاماكن العامة، وما زاد الامر حدة احداث فرنسا الاخيرة واحداث كولونيا، فبعد هذه الاحداث اشتدت وتيرة الممارسات العنصرية ضد اللاجئين وزاد التحريض اكثر واكثر من الحركات والاحزاب المعادية بما فيها الإعلام واشتد الهجوم اكثر على انجيلا ميركل ،مما جعل سياسة المانيا في قبول طلبات اللجوء اكثر حدة وصرامة.[6] اذا وكما رأينا انه الرغم من ميزة الدعم المادي وتلبية الحاجات الاساسية الا ان اللاجئ يقف امام عائق اجتماعي قد يتحول عنده مع الوقت الى عائق نفسي، فبما ان هناك بعض العنصرية وبعض التضييق الذي يمُارس ضدة، وشعوره كعالة على هذا المجتمع فهذا يحول دون الاندماج في المجتمع الالماني ودون ممارسة حياته الطبيعية مما قد يؤدي بنهاية المطاف الى سئم هذه الحياة والبحث عن مكان اخر للإقامة به يحترم كرامته قبل ان يحترم حقوقه. وكما تحدثنا بالأعلى عن الدوافع التي تجعل الفرد قاصدا ألمانيا دون غيرها يجب ان نتحدث أيضا عن الدوافع التي تجعل ألمانيا ترحب بهؤلاء اللاجئين وتدعمهم ماديا وتوفر لهم الحماية رغم كل الضغوطات والظروف لآن بيان هذه الدوافع سيبين بلا شك نوعا ما كيف وأين سيكون هذا اللاجئ في المستقبل.

[6] شوقي طروة، 2016/2/14 ، حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، اورينت نت

بعيدا عن الدوافع الانسانية لاستقبال اللاجئين الفارين من الحرب وحمام الدم في سوريا يبقى هذا الدافع جزء من الدوافع الاخرى كالدافع الاقتصادي والدافع السكاني لأنه لو كان هذا هو الدافع الوحيد لتوجب ان يعود اللاجئين الى أوطانهم بعد انتهاء الحرب ولا أعتقد ان المانيا في نواياها استرجاع جميع اللاجئين الى اوطانهم رغم تصريح ميركل بذلك فالملايين التي تنفق عليهم والمراكز الواسعة لتعلم اللغة الالمانية بالمجان التي تم افتتاحها لهم والإسكانات الضخمة التي بنيت لتسكينهم وغيرها من الخدمات المقدمة تدل على ان المانيا لديها خطط اقتصادية وسياسية لاستغلال تلك القوة العددية في المستقبل .فنسبة المواليد اليوم في المانيا تتدنى باستمرار وترتفع مقابلها نسبة الوفيات ناهيك عن هجرة الألمان الى بلدان اخرى رغم مشاريع التوعية في زيادة النسل لكي تحافظ قدر الامكان على الاستقرار الديموجرافيا. فقد سجلت المانيا ادنى معدل مواليد في العالم في عام ٢٠٠٨ و ٢٠١٣، فيما رجحت تقارير نشرت في عام ٢٠١٣ ان عدد سكان المانيا سوف ينخفض بمقدار ١٢ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٦٠ فيما اذا بقى الوضع على حاله ، ووفقا لشركة التدقيق الألمانية "بي دي أو" (BDU) فقد صرحت بأنه من المتوقع ان تنخفض نسبة الأيدي العاملة بين سن ال٢٠ و ال ٦٥ من ٦١% الى ٥٤% بحلول عام ٢٠٣٠ وهو ما يشكل تهديدا حقيقيا لاقتصاد المانيا ودورها في المشهد التنافسي العالمي. مما سبق يستطيع المرء ان يستنتج ان تحديد مستقبل مقدمي اللجوء في المانيا يكتنفه بعضا من الغموض، فهناك عدة سيناريوهات تطرح بهذا الشأن ، فحالات التحريض التي تزداد يوما بعد يوم ضدهم لا أحد يعلم ماذا ستكون نهايتها ، وإمكانية وجود حركات وأحزاب جديدة تنادي بطرد اللاجئين كبيرة ، وامكانية تغيير سياسة المانيا ضد اللاجئين وذلك بتغير الحكومة كبيرة ايضا ، ولكن وفي نفس الوقت هناك ايضا نظرة إيجابية تطرح في هذا الخصوص، فهناك إمكانية الاندماج والتعايش جنبا الى جنب وهي تبقى فقط مسألة وقت، ولا يجب الاستبعاد ايضا ان تصبح هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين قوة اقتصادية فعلا تدفع بعجلة ألمانيا الاقتصادية الى الأمام.

مفهوم اللاجئ: هو الشخص الذي يهرب من بلده إلى بلد آخر خوفًا على حياته، أو خوفا من السجن أو التعذيب، وبتعدد أسباب اللجوء تتشكل أنواع اللجوء الحرب، الإرهاب والفقر.

اللاجئ هو عبارة عن شخص قد أجبر على ترك بلاده، والغير قادر على العودة الى هناك في المستقبل المنظور. عادة ما يهرب الناس الى مخيم للاجئين أو مركز مدني من بلد مجاور لطلب اللجوء والحماية والمساعدة. أكثر من 60٪ من اللاجئين و 80٪ من المشردين داخليا يعيشون في المراكز المدنية. بعد اتفاقية جنيف يحق للاجئ الذي هرب "لأسباب تتعلق بالعرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، من البلاد التابع لجنسيتها ". هؤلاء الناس الذين اعترف بهم كلاجئين بموجب اتفاقية جنيف للاجئين، ويشار اليهم أيضا ب لاجئي الاتفاقية.

أنواع اللجوء

اللجوء السياسي: يتم منحه للشخصيات المشهورة، والقادة المنشقين عن جيوشهم أو حكوماتهم ، وللناشطين السياسيين. اللجوء الديني:هو أن يقوم الشخص باللجوء إلى دولة أخرى بسبب تعرضه للاضطهاد بسبب الدين أو المعتقدات الدينية. و اللجوء الإنساني: اللجوء إلى دولة أخرى داخل أو خارج الوطن بسبب الحروب أو النزاعات الاثنية أو العرقية، وهناك دول تعيد اللاجئين إلى بلدهم الأم بعد انتهاء هذه الصراعات، ودول أخرى تبقيهم على أرضها. اللجوء الغذائي أو الاقتصادي وهو اللجوء من دولة لأخرى بسبب الكوارث البيئية التي تسبب المجاعات، وهو غالبا غير معمول به حاليا[7]

الدراسات سابقة

دراسة طلال، مصطفى، 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على انعكاس الأزمة السورية على الأوضاع المعيشية للأسر المهجرة (الواقع الغذائي، الصحي، التعليمي، والسكني)، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطريقة المسح الاجتماعي بالعينة، حيث بلغ حجم العينة 97 أسرة مهجرة، أشارت أبرز نتائج الدراسة الى ما يلي: انخفاض حجم استهلاك الأسر من السلع الغذائية(مثل لحوم، فواكه)، والسلع المعمرة (مثل تلفاز، غسالة، سيارة .... الخ) اضافة الى تراجع عدد الوجبات اليومية من ثلاث وجبات الى اثنتان، ارتفاع عدد الأزواج العاطلين عن العمل، الأمراض النفسية لدى أفراد

[7] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

الأسر المهجرة هي الأكثر انتشارا بينهم اضافة الى أمراض القلب والضغط. وأوصت الدراسة بضرورة توفر الخدمات النفسية للأسر المهجرة.

دراسة علام، رابحة، 2016

هدفت الدراسة الى التعرف على أهم مظاهر العنف التي تتعرض لها النساء السوريات والعراقيات والتي تجبرهن الى النزوح من مناطقهن الى مناطق أكثر أمانا داخل نفس البلد أو بلد اخر، اضافة الى التعرف على أهم التحديات التي تواجه أمنهن وسلامتهن في مناطق النزوح، أجريت الدراسة على عينة بلغ عددها 200 لاجئة ونازحة من سوريا والعراق، أشارت أبرز نتائج الدراسة الى أن العُنف المسلح وانعدام الأمن هو السبب الأبرز للنزوح واللجوء، اضافة الى غياب مؤسسات الدولة النزيهة التي من الممكن اللجوء اليها التي توفر الحماية لهن، وأشارت الدراسة الى وقوع عُنف مضاعف على اللاجئة السورية والعراقية يطالها كامرأة الى جانب كونها انسانا عالقا داخل الصراع، كما أشارت الدراسة الى أهمية التمييز بين ثلاثة أشكال من العنف تتعرض له اللاجئة السورية والعراقية: عُنف النظام الحاكم، وعنف المجموعات المتطرفة والعنف الذي تواجه المرأة في المناطق الأكثر أمنا سواء في وطنها أو خارجه هروبا من مناطق الصراع، حيث القيود المفروضة على هذه المخيمات بشكل كبير جدا، اضافة الى العُنف النفسي من خلال المداهمات الليلية لمخيمات اللجوء، حرمان أبسط الحقوق المعيشية وعدم قدرة على دفع اجار السكن ومستلزمات المنزل مما يعرضهن للعنف والاستغلال من قبل صاحب المنزل أو صاحب الأرض التي نصبن فيهن خيامهن، السكن المشترك مع أسر أخرى مما دفع كثير من الأسر خاصة الريفية منها الى تزويج بناتهن بسن مبكرة حيث يعتقد الأب أن ذلك يُخفف عليه تكاليف الانفاق، وهذا أدى بدوره الى مشكلات كثيرة منها المشكلات الصحية والقانونية، اضافة الى انتشار شبكات الاتجار الجنسي والدعارة التي تنتهز فقر النساء وعوزهن لإخضاعهن لممارسات مشبوهة، ومازال توثيق هذا النوع من العنف مقيدا تبعا لخوف الضحية من وصمة العار ورفض المجتمع وخوفها من انتقام المعتدي سيما اذا كان صاحب نفوذ.

دراسة الحوراني، محمد، 2016

هدفت الدراسة الى الكشف عن الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة من خلال التركيز على ثلاثة أدوار: الدور الاعاشي الانتاجي، الدور الجندري والدور العاطفي، أجريت الدراسة على عينة قصدية بلغت 61 امرأه سورية لاجئة ممن يقمن خارج مخيم الزعتري، واستخدمت الدراسة المقابلة المعمقة كأداة للدراسة، أظهرت نتائج الدراسة الى بروز أدوار جديدة للاجئة السورية بعد اللجوء، حيث انتقلت اللاجئة السورية من الدور التقليدي الى دور العاملة المنتجة التي تدر دخلا من خلال الاطار العام، كما انتقلت من الخضوع الجندري الى تقلد السلطة الذكورية واتخاذ القرار، كما أظهرت الدراسة على أن اللاجئة السورية تمارس عملا عاطفيا من خلال ادارة مشاعرها، وإخفاء المها واستيائها أمام أسرتها، وخلص الباحث الى أن أدوار اللاجئة السورية الطارئة تعتبر عبئا اضافيا يُضاف الى أدوارها الاعتيادية، ويعكس جهودا مُضنية للاجئة السورية بالتظاهر بعكس مشاعرها الحقيقية، مما يزيد من حجم العبء والمعاناة للاجئة السورية.

المفتي، أمجد، 2015

هدفت الدراسة الى التعرف على أبرز الاحتياجات والأوضاع المعيشية المختلفة للاجئة الفلسطينية في مخيمات اللجوء للفلسطينيين، أشارت نتائج الدراسة الى الأوضاع الكارثية للمرأة الفلسطينية اللاجئة في مخيمات اللجوء، حيث البطالة والفقر، وسوء التغذية والأمراض المختلفة، اضافة الى سوء العلاقات الاجتماعية والنظرة الدونية والتهميش للمرأة اللاجئة، وتزوجيها مبكرا بادعاء الخوف عليها والتخلص من نفقاتها، مما أدى الى ضعف ثقتها بذاتها وشعورها بالدنو والخوف والاحباط مما أدى الى تدني رضاها عن الحياة عموما. وأكدت الدراسة على أهمية رفع مستوى الخدمات للاجئة الفلسطينية سيما في المجال الصحي والنفسي الاجتماعي اضافة الى المساعدات الاقتصادية والتنموية. وأكدت الدراسة على أهمية تح بيوت امنة للاجئات المعنفات من أجل تقديم الخدمات والرعاية لهن .تعقيب على الدراسات السابقةبداية لا بد من التأكيد على قلة الدراسات العلمية ذات العلاقة بموضوع وأهداف الدراسة الحالية(وفق ما تسنى للباحتين من الاضطلاع عليه).

- تناولت الدراسات التي تم عرضها سابقاً إلى ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يتطرق إلى فحص الأوضاع المعيشية للاجئات السوريات بشكل عام، ومن ضمنها تم التطرق الى موضوع العنف التي الذي تتعرض لها المرأة على أساس النوع الاجتماعي كما في دراستي(المفتي،2015) و(طلال، 2016).

- المحور الثاني : يتطرق إلى الأدوار الطارئة للمرأة السورية اللاجئة كما في دراسة (حوراني،2015)

- المحور الثالث: يتطرق إلى أهم مظاهر العنف التي تتعرض لها النساء السوريات والعراقيات والتي تجبرهن الى النزوح من مناطقهن الى مناطق أكثر أمانا داخل نفس البلد أو بلد اخر كما في دراسة (علام،2016). وهذا المحور يتشابه مع موضوع وأهداف دراستنا مع الاختلاف في عينة الدراسة، و منهجيتها، حيث دراسة علام اعتمدت عينة مختلطة من اللاجئات السوريات والعراقيات، اضافة الى اعتماد الدراسة على المنهج الوصفي الكمي، وفي هذا تختلف عن منهجية دراستنا التي تعتمد المنهج الكيفي ن خلال المقابلة وجها لوجه مع اللاجئات السوريات المعنفات.

- إن ما يميز دراستنا الحالية أنها – أولا: تشبه الدراسات التي صنفت في المحور الثالث فهي تسلط الضوء على فاعلية الخدمات المقدمة للاجئة السورية المعنفة في مدينة فرايبورغ الألمانية والمقدمة بشكل خاص من الحكومة الألمانية اضافة الى الجمعيات الخاصة الأخرى. كما ترى الباحثتان أهمية المقابلة المعمقة مع اللاجئات لما في ذلك من اضافة معرفية كيفية حول الموضوع من أجل اثراء المكتبة العربية حول هذا الموضوع اضافة الى مساعدة ذوي الاختصاص والقائمين على البرامج في صياغة أفضل البرامج للاجئة السورية المعنفة، وهنا تكمن خصوصية الدراسة.

- فيما يتعلق بعينة الدراسة فهي عينة مختارة ومختلفة نوعا ما عن الدراسات التي تم تناولها هنا، حيث العينة كانت لاجئات سوريات، عراقيات، وفلسطينيات نزحن أو لجأن الى دول عربية كما في دراسة ((الحوراني، 2016)،(علام،2016)،(طلال،2016)، (المفتي،2015))، بينما الدراسة الحالية تركزت على اللاجئات السوريات في الدولة الأوروبية وبالتحديد مدينة فرايبورغ الألمانية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

مقدمة

في هذا الجزء من الدراسة تقدم الباحثتان توضيحا لمنهجيتها، بما في ذلك مجتمع الدراسة وعينتها، اضافة الى أدوات الدراسة

منهج الدراسة

سوف تستخدم الباحثتان المنهج الكيفي للوصول الى أهداف الدراسة والاجابة على أسئلتها من أجل الحصول على أكبر قدر من المعلومات المعمقة من أجل تحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم مقابلة المبحوثات وجها لوجه، ترى الباحثتان أن هذا المنهج هو الأكثر ملائمة لأهداف الدراسة وموضوعها، ويتيح للباحثتين بالحصول على قدر أعمق وأشمل من المعلومات ذات العلاقة بموضوع الدراسة. اضافة الى أن هذه الدراسة هي دراسة أولية استطلاعية(وفقا لما تسنى لنا فحصه مع الجهات الحكومية والخاصة في مدينة فرايبورغ الألمانية لا يوجد دراسات علمية عن الموضوع).

مجتمع الدراسة

يتشكل مجتمع الدراسة من اللاجئات السوريات اللواتي تعرضن للعنف بمختلف أشكاله، اضافة الى الأشخاص المهنيين العاملين في مجال العنف الموجه للمرأة سواء مهنيين يعملن في بلدية فرايبورغ أو في الجمعيات والمنظمات الأهلية والخاصة.

خصائص عينة الدراسة

تم مقابلة عشرة لاجئات سوريات ممن لجأن الى مدينة فرايبورغ الألمانية، يقطن في مخيم اللاجئتين في مدينة فرايبورغ، تراوحت أعمار المبحوثات ما بين التاسعة عشر والنصف وما بين الثالثة والخمسين، اثنتان منهن عزباوات، أربعة منهن متزوجات، اثنتان منفصلات بدون طلاق، واثنتان منهن تطلقا بعد اللجوء الى مدينة فرايبورغ، المتزوجات لديهن اولاد ما بين 1-5 أطفال، تراوح مستواهن التعليمي ما بين المرحلة الاعدادية،

وجامعيات يحملن اللقب الأول في الاعلام، جميع المشاركات هن مُعنفات تعرضن لمختلف أشكال العنف الجسدي، النفسي، والجنسي ....الخ على أيدي أقارب من الدرجة الأولى مثل زوج، أخ، أب.

أما المبحوثين من المهنيين فقد تراوحت أعمارهن ما بين الثمانية والعشرون والخمسة وخمسين عاما من جنسيات مختلفة مثل: الألمانية، الفلسطينية، واللبنانية، يحملن لقب أول في الخدمة الاجتماعية، علم النفس وبرمجة الكمبيوتر، يُذكر ان واحد من المبحوثين يقوم بعمله مع اللاجئين السوريين بشكل تطوعي بحت.

أدوات الدراسة

استخدمت الباحثتان المقابلة المعمقة مع المبحوثين وجها لوجه، كأداة للدراسة في عملية جمع البيانات، وُجهت للمبحوثين عددا من الأسئلة شملت ما يلي: معلومات أولية مثل الجنس، العمر، مكان السكن، الحالة الاجتماعية، السنة الدراسية والمنطقة التعليمية، إضافة إلى أسئلة ذات العلاقة بأهداف وأسئلة الدراسة، حيث تركزت على ماهية خدمات الحماية والرعاية للنساء المعنفات في مدينة فرايبورغ، وتقييم المبحوثين لهذه الخدمات وسُبل تحسينها.

حدود الدراسة

حدود الدراسة هي:

- الحدود الزمانية: تحددت بالسياق الزمني من شهر 2017/5 وحتى نهاية شهر 2017/7
- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على مدينة فرايبورغ الألمانية
- الحدود البشرية: اقتصرت الدراسة على عينة من اللاجئات السوريات القاطنات في مدينة فرايبورغ الألمانية واللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي

التعريفات الإجرائية

شملت الدراسة الحالية على عدد من التعريفات الإجرائية ،وتمثلت بما يلي:

اللاجئة السورية: النساء اللواتي يحملن صفة اللجوء بجمهورية ألمانيا الاتحادية منذ بداية الأزمة السورية

العنف ضد المرأة والمبني على النوع الاجتماعي: أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه، أو يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة ، بما في ذلك

التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الاكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أم الخاصة")[8]

نتائج الدراسة وتحليلها

في هذا الجزء من الدراسة تعرض الباحثتان نتائج الدراسة المتعلقة بأسئلة الدراسة والتي طبقت على عينة الدراسة من خلال المقابلات المعمقة.

بداية يؤكد جميع المبحوثين من المهنيين واللاجئات السوريات المِعنفات في مدينة فرايبورغ الالمانية على انه و منذ بداية العام 2015 هناك تزايد بشكل ملحوظ في أعداد اللاجئات اللواتي يتوجهن الى مركز العائلة والشرطة لطلب الحماية من اعتداءات الزوج وأفراد الأسرة من الذكور، هذا العنف اما بدان و عايشنه في بلداتهن الأصلية، أو أثناء هروبهن، أو في مؤسسات استقبال اللاجئين، وفي مساكنهم(مخيمات اللجوء)، ومن أبرز أنواع العنف تُذكرر السيدة "م" من مركز العائلة الاغتصاب والزواج القصري، والاعتداءات الجنسية المختلفة اضافة الى الضرب والايذاء النفسي.

يؤكد ايضا جميع المبحوثين من المهنيين واللاجئات السوريات ان العنف بكافة اشكاله الموجه لهم من الشعب الالماني يكاد لا يذكر مقارنة بذاك الذي يتعرضن له من قبل افراد اسرهن من الذكور، قد يكون هناك عدد محدود جدا من الالمان يتظاهرون ضد سياسة الحكومة باستقبال وافدين ولاجئين من الجنسيات المختلفة الى جمهورية المانيا الاتحادية وليس بشكل خاص ضد السوريين.

تقول السيدة "س" تعرضت للعنف من زوجي منذ اللحظة الأولى لزواجنا، بدأ بالعنف النفسي مثل شتم بكلام بذيء، ايذاء نفسي والتقليل من قيمتي، ومؤخرا تجرأ في ألمانيا على ضربي حيث أصابته حالة من الجنون أعتقد أنها تعود لكل ما مرينا به من قلق وتوتر ومعاناة مع اللجوء، كنت على وشك الموت خنقا بين يديه لولا تدخل الشرطة الألمانية ، وبعدها أخذت قرارا بالانفصال عنه، فلا يوجد هنا من ألجا له سوى الحكومة الألمانية حيث الدعم النفسي الفردي والجماعي للمُعنفات، تقديم المشورة

[8] المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993، (104 / 48/A/RES).

نتائج أسئلة الدراسة بناءا على أداة المقابلة

نتائج السؤال البحثي الأول والذي نصه: ما هي أشكال العنف المختلفة التي تعرضت لها، وكيف قمت سابقا بمواجهته ؟

نتائج السؤال البحثي الثاني والذي نصه: ما هي الخدمات المقدمة من الحكومة الألمانية للاجئات السوريات المعنفات؟

هناك نوعين من الخدمات التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة:

الخدمات التي تقدمها الحكومة الألمانية عن طريق بلدية فرايبورغ وهي:

- مركز عائلة يُقدم خدماته للعائلة والمرأة والطفل من بينها قهوة الصباح والظهيرة بإشراف الأخصائية الاجتماعية التي تُقدم الدعم والتوعية للاجئات، حيث يتم تداول مواضيع حقوقية مختلفة للاجئة وأسرتها، مثل حقوق الطفل وحمايته، المرأة والمرأة المعنفة، والخدمات التي تقدم الحماية والرعاية لها.

- مجموعات عمل علاجية جماعية للنساء المعنفات بهدف التقوية والدعم والتمكين الجماعي، اضافة الى العمل الفردي معهن.

- مأوى مُنعزل (لا يعلم مكانه أحد الا الأشخاص المهنيين ذوي العلاقة بحماية المرأة المعنفة) من أجل حماية المرأة المعنفة وأطفالها يراعى فيه قواعد الأمان والسلامة مثل غرف خاصة ومنفردة لكل مُعنفة مُحكمة الاغلاق تُشعرها بالأمان مع غرف اخرى متصلة اذا كان لديها أطفال، مُعدات وتجهيزات صحية، مُترجمة فورية، الاتصال بموافقة مسؤولة الاتصالات لدواعي هامة.

- نشرة باللغة العربية موضح فيها جميع الخدمات التي تُقدم للمرأة المعنفة، وحقوقها وما يُسمى بأنظمة النجدة في ألمانيا، مُوضح بأسفل النشرة الخط المجاني للتبليغ عن حالت العُنف الموجه للمرأة. اللافت للنظر أن هناك عدد من الشعارات التي كُتبت في أعلى الصفحة للتأكيد على أهميتها للمرأة المعنفة ومنها: " لا يوجد تسامح مع حالات العُنف في الدولة: حقوقك! "، و " من يضرب فعليه الرحيل، "متاحون 365 يوما في العام وعلى مدار الساعة" تبقى الضحية في الشقة" هذه قاعدة شاملة منصوص عليها في قانون حماية المرأة من العنف. حيث ينص القانون على طرد المعنف من الشقة، وقد تُقرر الشرطة ابعاده لعدة شهور عن منزل الضحية سيما عند

تقديم الضحية طلب للمحكمة الابتدائية للحماية من العنف، من الجدير بالذكر ووفقا للقانون المدني يحق للضحية تعويض المادي للضحية عن الأضرار والخسائر التي تعرضت لها اضافة الى الام النفسية والجسدية.

- خط اتصال مباشر ومجاني(ما يُعرف في ألمانيا بنجدة الهواتف) مُتاح للمرأة المعنفة و المعنيين سواء أفراد أسرتها أو أصدقاء، جيران...الخ من أجل التواصل مع اختصاصيات في المجال النفسي والاجتماعي ومستشارات بموضوع العنف ضد المرأة، مع ضمان لمبدأ السرية. تُدم للمتصلات كل الدعم النفسي والمعلومات الحقوقية ذات الصلة بموضوع الاستشارة. ضافة لذلك توفر الحكومة مُترجمة ب 15 لغة من بينها اللغة العربية، الانجليزية والفرنسية. تقول السيدة "س": قُمت بالاتصال بالخط الدافئ ردت علي سيدة شعرت من صوتها الانساني براحة هدأت من روعي كثيرا وحاولت الفحص معي عن البدائل الممكنة، الى أن طلبت منها توجيهي الى كيفية الاتصال بمركز العائلة ، ونجحت في وقف العنف الموجه ضدي لسنوات عدة، تقول السيدة "س" كان زوجي يطفئ على جسمي سجائره اموت احتراقا نفسيا قبل جسديا حتى أرشدتني لاجئة عراقية تعرت للعنف بما يجب عمله بهذا الخصوص.

- بوابة معلومات الكترونية عن البيوت المحمية للنساء، اضافة الى معلومات عن مراكز تقديم المشورة للمرأة المعنفة.

- صفحة حركة "شبكة قوية ضد ممارسات العنف" بشكل عام للاتحاد الألماني الرياضي الاولمبي مزودة بكافة المعلومات عن الحركة ونشاطها في محاربة العنف على مستوى ألمانيا، اضافة الى عروض لدورات للدفاع عن النفس.

خدمات جمعيات ومؤسسات خاصة تعمل في مجال الأسرة والمرأة من أجل مساندة وتدعيم خدمات بلدية فرايبورغ منها:

- الصليب الأحمر في كل مخيم للاجئين السوريين في ألمانيا هناك مكتب اغاثة لمنظمة الصليب الأحمر، تعمل به عددا من الأخصائيات الاجتماعيات والمستشارين الحقوقيين لتحصيل حقوق اللاجئين في المجالات المختلفة. ويوجد في المنظمة عددا كبيرا من المتطوعين ، أبرز خدماتها الإنقاذ والعناية الصحية اضافة الى الدعم التنموي.

- الكاريتاس: منظمة انسانية، تهتم بشكل خاص بمعاملات اللاجئين وملاحقة حقوقهم أمام الحكومة الألمانية مثل: لم شمل العائلة، مشاكل الاقامة، المساعدات الاجتماعية والتأمينات ومشكلات السكن.

- مكتب ساجا للدفاع عن حقوق الانسان: هو مكتب جميع أعضائه من المتطوعين يُقدم خدماته بشكل ماني، مهمته الدفاع والمطالبة بحقوق اللاجئين، وأبرزها قضايا السكن، حيث ينظر أن للاجئ الحق منذ اللحظة الأولى التي يدخل فيها ألمانيا المعاملة كمواطن به الحق في السكن بالشقق السكنية العادية كما الألمان، وليس ضمن اطار مخيمات اللاجئين المكتظة التي يعاني فيها اللاجئين انعدام الظروف الانسانية، حيث تقطن في الغرفة الواحدة في كثير من الأحيان ثلاث عائلات.

- مؤسسة سونت فنت: لمساعدة اللاجئين ودعمهم بتعلم اللغة الألمانية منذ اللحظة الأولى لدخولهم فرايبورغ، اضافة الى برامج صحية توعوية حول صحة الطفل، وبرامج وترفيهية للأطفال والشباب مثل ركوب الخيل. أيضا هناك استضافة نساء عربيات يقطن في المانيا للحديث عن تجربتهن وكيف تعايشن مع المجتمع الألماني بالرغم من اختلاف العادات والتقاليد، اضافة الى استضافة نساء ألمانيات ومنح اللاجئة فرصة للتعايش وتبادل الخبرات بتربية الأطفال، الطبخ...الخ. هناك أيضا برامج ترفيهية مختلفة للمرأة والأطفال لأماكن ترفيهية من أجل دعم المرأة وأطفالها نفسيا، مثل اوروبا بارك، اضافة الى زيارة أماكن أثرية في ألمانيا للتعريف بالمدينة التي يلجأ اليها اللاجئ.

نتائج السؤال البحثي الثاني والذي نصه: كيف تُقيم اللاجئات السوريات المعنفات الخدمات المقدمة لهن؟

– هناك اجماع كامل من قبل المبحوثات على جودة خدمات الحماية والرعاية التي تُقدمها الحكومة الألمانية للاجئات، مستوى عال وشامل من الخدمات، مستوى جيد من الاستجابة للمشورة والعلاج، التفهم والدعم الكامل من قبل المهنين بكافة المستويات والعاملين في الدوائر المختلفة لعلاج العنف.

"خدمات ذا فائدة كبيرة للمرأة المعنفة وأولادها لقينا فيها كل الدعم، لا تمييز بين المعنفة الألمانية واللاجئة" تقول السيدة "ع" ، السيدة " م" تؤكد أن فرايبورغ مدينة فتحت أبوابها وذراعيها لنا،

لم أجد تفهما للعنف الذي تعرضت له بأي مكان حتى داخل أسرتي الصغيرة التي شهدت يوميا معاناتي مثل التفهم الذي رأيته من الأخصائية الاجتماعية في البيت المحمي، كم من المرات لجأت ال أهلي مع كدمات ووضع نفسي سيء الا أنهم كانوا يُجبروني على العودة لزوجي، بادعاء لا ابنة في عائلتنا تطلب الطلاق"

" هنا المرأة (تقصد فرايبورغ) تُحترم لها حقوق مثل الرجل تماما، العنف مرفوض حتى لو بكلمة، وأخيرا نجحت في قول لا والف لا لأخي الذي يصغرني بثلاث سنوات ولكنه دوما يُعنفني ويضربني بموافقة أبي" هذا ما تقوله الانسة "ن" عن تجربتها مع العنف لرفضها الزواج من شخص الا تحبه بحجة الخوف عليها بعد اللجوء.

- من جانب اخر تؤكد السيدة "س" على تضامن اللاجئات الجماعي داخل المخيم للرد على عنف الرجل العربي والمبني على عادات وتقاليد بالية، مما جعلهن يتضامن سويا لأنهن في بلد يحمي حقوق المرأة .

- أبدت بعض اللاجئات بعضا الملاحظات على خدمات الحماية بشكل خاص، و التي تُقدم للاجئة السورية المعنفة، حيث أعداد النساء المتزايدة واللواتي يكشفن عن تعرضهن للعنف في تزايد مستمر سيما بين اللاجئات، واللواتي يرون في جمهورية ألمانيا الاتحادية مكانا امنا للكشف عن العنف الموجه ضدهم، الا أن سرعة الاستجابة في الحماية في بعض الأحيان كنتيجة لهذه الأعداد قد تمنع بعض اللاجئات من تقديم شكوى ضد المعتدي، أو سحب الشكوى ان كانت قد قدمت وذلك خوفا من انتقام المعتدي، ومن جانب اخر فان هناك عدد من اللاجئات المعنفات ينقلن الى بيوت امنة في مدينة اخرى لاكتظاظ البيت الامن في مدينتها. تُشير السيدة "ع" أن صديقتها تعرضت للقتل على يدي زوجها بعد تقديمها بلاغ شكوى ضده حيث اجراءات الحماية في البيت المحمي لم تكن كافية، و كانت قد أبعدت الى بيت حماية في مدينة أخرى حيث بيت الحماية في مدينتها كان ممتلئ بالنساء المعنفات، وتم نقلها اليه وكات النتيجة المؤسفة وهي القتل مما حذا ببعض اللاجئات الى التراجع عن تقديم الشكوى.

- من جانب اخر يبقى الخوف على الاسرة سيما الاطفال والانتماء لها احد ابرز العوامل في تراجع النساء عن التبليغ اعتقادا منهن بان التبليغ يؤدي الى تشيت الاسرة، لذا تستمر في

التعايش مع تجربتها مع العنف الذي بالعادة يزداد يوما بعد يوم، حين يرى الزوج ان الزوجه او الاخت لا مكان لها للجوء اليه لوقف العنف الموجه ضدها.

لجأت الى ألمانيا مع أختي المتزوجة وزوجها وأولادها، ضربني زوج أختي ضربا مبرحا لتدخله في طريقة معاملته القاسية لأولاده وزوجته، لجأت الى احدى العائلات السورية والتي لجأت لألمانيا قبلي بأشهر كثيرة ليرشدوني ماذا أفعل هل ألجأ الى الشرطة أو مكتب الشؤون الاجتماعية في المدينة، لكنهم نصحوني بألا أفعل خوفا من سجنه، خوفي على أختي وأطفالها دفع بي الى الصمت ولكن لا أعلم الى متى؟

يصب جام غضبه علي وعلى الأولاد، وكأنني أنا المسؤولة الأولى والأخيرة عما حدث في بلدي، و ترتب على الحرب السورية فقدان زوجي لعمله، لم أعد أحتمل اهاناته وضربه لي، احداهن قالت لي ما الذي يُجبرك على تحمل "قرفه"، أنت في ألمانيا وهنا الكل يحمي النساء، كنت اهم بتقديم الشكوى واتراجع عشر خطوات للوراء خوفا على اولادي، كنت كل مرة اسامحه فيها يزداد الامر سوءا، الى ان نصحتني احدى الصديقات من اجل اطفالي، ذهبت واياها مترددة خائفة تائهة لأتحدث مع الأخصائية الاجتماعية، ولكنه كان هذا الحل الأمثل لإيقاف العنف، لم يضع أمامي خيارا اخر بعد أن ضربني وحاول ترهيبي بسكين أمام أعين ولديه سببت لي جرحا طفيفا، أنا الان أفضل حالا وفي تحسن لكن مازال شبحه يطاردني وصراخه في أذني لا أستطيع اسكاتهما، هي شهادة أخرى حية للسيدة "ر" .

خاتمة وتوصيات

لا شك أن معاناة اللاجئة السورية تحملها معها الى دول المهجر، سواء أكانت الى دولة عربية شقيقة أم الى دولة أوروبية، فهي تحمل معها الحنين والفراق الى الوطن والأهل وذكريات كثيرة بحلوها ومرها، وللجوء لدولة أوروبية يحمل في جعبته وجهين أحدهما ضد الاخر فعلى الرغم من قساوة اللجوء والتهجير القسري الا أنه يعطي اللاجئة السورية في دولة ديمقراطية تؤمن بحقوق المرأة وتساويها بالرجل أملا من نوع اخر تقدره مثيلاتها من اللاجئات المعنفات ألا وهو وقف العنف الموجه ضدها، والذي مُورس بحقها سنوات وسنوات من القهر و الاستعباد والاستغلال

بكافة أشكاله، بشرعية كبيرة من مجتمع أباح العنف الموجه للمرأة بحجة تأديبها، وحمايتها من الفقر والعوز واستغلال الآخرين.

التوصيات:

فيما يلي عرض سريع لأبرز التوصيات التي يوصي بها الباحثتان:

- زيادة عدد البيوت الامنة والمحمية والتي تتلاءم مع الأعداد المتزايدة للنساء المعنفات بشكل عام واللاجئات السوريات المعنفات بشكل خاص.
- مراجعة اليات الحماية للبيوت الامنة منعا لاختراقها واقتحامها من قبل المعنِفين.
- أخذ دور توعوي أكبر مما هو عليه الان من أجل حث اللاجئات السوريات عن التبليغ عن العنف الموجه ضدهم من خلال حملات اعلامية مُكثفة حول الموضوع.
- أن تشمل الحملة الاعلامية تقديم ضمانات امنة للاجئة المعنفة التي تقوم بالتبليغ عن العنف الواقع عليها، حيث كثير من النساء المعنفات يتحفظن عن التبليغ بسبب خوفهن من الشخص المعنَف بإيذائهن بعد التبليغ عنه.
- ان يكون هناك دورات تأهيلية للأخصائيين /ات الذي يتعاملون مع عنف اللاجئات السوريات لاضطلاعهم على الثقافة العربية لإبداء مزيد من التفهم للاجئة ومشاعرها.
- تبادل الخبرات بين اللاجئات السوريات الممكنات باللاجئات المعنفات من أجل تقديم الدعم والمساندة لهن لإكمال طريقهن في محاربة العنف الموجه ضدهم.
- وأخيراً تدعيم بناء مجموعات المساعدة الذاتية للنساء المعنفات من أجل تقوية بعضهن البعض.

قائمة المراجع

- الادوار الطارئة للاجئة السورية في الاردن، استدراك على نظرية الدور وتعديلاتها، مجلة العلوم الاجتماعية – الكويت، الحوراني، محمد عبد الكريم، مجلد 44، عدد2، 2016، ص 142-177.
- احتياجات ومشكلات اللاجئة الفلسطينية بالمخيمات الفلسطينية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، المفتي، أمجد محمد حسن، عدد 53، ص 37-59.
- حاضر ومستقبل اللاجئين السوريين في المانيا، شوقي طروة، 2016/2/14 ، اورينت نت
- http://orient-news.net/ar/news_show/102904/
- تحسين الرضا عن الحياة للمرأة اللاجئة في المخيمات الفلسطينية من منظور الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، مصر، المفتي، أمجد محمد حسن، عدد53، ص 17-35.
- المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة،1993، (48/A/RES /104).
- الأوضاع المعيشية للأسرة المهجرة في ظل الأزمة السورية، دراسة استطلاعية في مراكز الاقامة المؤقتة الايواء في مدينة دمشق، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب-الاردن، مصطفى، طلال عبد المعطي، مجلد13، عدد1، 2016، ص 145-170.
- يوميات نساء سوريا والعراق مع الصراع: الهروب من عنف الى عنف اخر، مجلة لديمقراطية، وكالة الاهرام مصر، علا، رابحة سيف، مجلد16، عدد 61، 2016، ص 66-71.
- لجنة الإنقاذ الدولية بالتعاون مع مركز الموارد للمساواة بين الجنسين عام 2012
- لاجئات سوريات يتعرضن لعنف جسدي، تم نشره في الثلاثاء 29 نيسان/ أبريل 2014،رانية الصرايرة، صحيفة الغد الاردني، http://www.alghad.com/articles/519630
- لاجئون سوريون وأوهام الحياة الرغيدة في ألمانيا- الحياة - يارا وهبي – برلين 2015/6/18
- الهجرية القسرية، غيداء عناتي ،2016/9
- العنف ضد اللاجئات السوريات، البنك الدولي عالم خال من الفقر ، بسام سبتي بتاريخ الأربعاء 2016/20/04
- https://blogs.worldbank.org/voices/ar/researching-violence-against-syrian-refugee-women
- المؤتمر السابع لحقوق الإنسان، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1993، (104 / A/RES/48). .